مجتمع

قتلى وجرحى بإطلاق نار في ممفيس الأميركية

قتل شخصان وأصيب ستة آخرون بجروح، السبت، في حادث إطلاق نار وقع خلال احتفال في مدينة ممفيس الأميركية. وأفادت الشرطة المحلية بأنه عُثِر على قتيلين في موقع إطلاق النار، فيما نُقل أحد الجرحى إلى المستشفى «في حال حرجة». وجرى إطلاق النار خلال احتفال غير مرخص شارك فيه 200 إلى 300 شخص قرب متنزّه. وغالباً ما تحصل حوادث إطلاق نار في الولايات المتحدة التي تسجل واحدة من أعلى نسب الوفيات نتيجة انتشار الأسلحة بأعداد تفوق التعداد السكاني، في ظل سهولة اقتنائها. (فرانس برس)

فيضانات تهدد الملايين في إقليم صيني

تهدد الأنهار والممرات المائية الرئيسية في إقليم قوانغدونغ الصيني بفيضانات خطيرة، مما اضطر الحكومة، الأحد، إلى تفعيل خطط لمواجهة الطوارئ من أجل حماية أكثر من 127 مليون شخص. وذكر تلفزيون الصين المركزي أن مسؤولي الأرصاد الجوية قالوا إن مستويات المياه في أجزاء من الأنهار والروافد في حوضي نهري شيجيانغ وبيجيانغ وصلت إلى ذروتها، وهو ما يحدث مرة واحدة فقط كل 50 عاماً، وإنه من المتوقع حدوث فيضانات ضخمة في حوض نهر بيجيانغ، مما دفع السلطات إلى رفع مستوى التحذير الخاص بحالات الطوارئ. (رويترز)

منع الوقود عن مستشفيات غزة

أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فلسطين «أوتشا»، الأحد، أن القوافل الإنسانية لا تتمكن من إيصال الوقود إلى مستشفيات قطاع غزة بسبب العقبات الإسرائيلية. وقال المكتب الأممي إن ثلثي البعثات الإنسانية المنسقة في غزة واجهت عقبات أو تأخيراً من قبل السلطات الإسرائيلية، وفي المتوسط، واجهت كل بعثة تأخيراً لمدة لا تقل عن خمس ساعات قبل السماح لها بالمضيّ قدماً. وأضاف أنه نتيجة لذلك، لم تُسلَّم الإمدادات الحيوية والمعدات والوقود للمولدات الاحتياطية في المستشفيات. ويواصل الكيان الإسرائيلي عدوانه على قطاع غزة لليوم الـ 199 على التوالي، الذي سبّب مقتل أكثر من 34 ألف فلسطيني، وفقاً لمسؤولي الصحة المحليين، ودمر أكبر مدينتين في قطاع غزة، وخلف دماراً هائلاً في جميع أنحاء القطاع الذي يقول الخبراء إن سكانه باتوا على شفا المجاعة. ولقي 18 شخصاً على الأقل مصرعهم، من بينهم 14 طفلاً، في غارتين إسرائيليتين على مدينة رفح جنوبيّ القطاع خلال ليل السبت. ويشنّ جيش الاحتلال غارات جوية شبه يومية على رفح، حيث لجأ أكثر من نصف سكان غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة هرباً من القتال في أماكن أخرى. وتعهد الاحتلال بتوسيع نطاق هجومه البري إلى المدينة الواقعة على الحدود مع مصر، على الرغم من الدعوات الدولية إلى تجنب ذلك خشية مقتل أعداد كبيرة من المدنيين.

(العربي الجديد)

شهداء الغارات الإسرائيلية على رفح (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

أزمات اللاجئين السودانيين تتفاقم في ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

تعيش مدينة الكفرة الليبية أزمة صحية بعد الكشف عن مئات الإصابات بأمراض معدية بين اللاجئين الفارين من الحروب الدائرة في السودان، بخاصة مع تزايد الأعداد في المنطقة الحدودية، وسط مخاوف من تفشي هذه الأمراض بين سكان المنطقة التي تعاني من تردي إمكانات مراكزها الصحية. وتحولت الكفرة إلى وجهة للمهجرين السودانيين منذ اندلاع الحرب، ووفق تصريحات مسؤولي المدينة، فإن متوسط التوافد اليومي يبلغ 1500 مهجر، وإن العدد الإجمالي منذ بداية الأزمة تجاوز 50 ألف مهجر. وكشف مدير مستشفى الكفرة، إسماعيل العيطة، عن تسجيل فريق الأطباء 845 إصابة بالتهاب الكبد الوبائي، و130 إصابة بالملاريا والسل منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مطالباً حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس وحكومة مجلس النواب ببنغازي، بضرورة الاهتمام بتحسين الوضع الصحي في المدينة، مؤكداً أن مستشفى المدينة لم يعد قادراً على توفير الدعم الصحي للنازحين بسبب نقص الكوادر الطبية والأدوية. وتفيد الناشطة المدنية أسماء القايد، وهي مهتمة بملف النازحين والمهاجرين، بأن وصول أعداد النازحين إلى الكفرة إلى 50 ألف سوداني يعبّر عن حجم الأزمة، مشيرة إلى توجه أعداد أخرى من المهجرين إلى واحات وقرى الجنوب التي لم يشملها هذا الإحصاء. وتضيف القايد لـ«العربي الجديد»، أن «واحات ربيانة والسرير وأم الأرانب وغيرها في الجنوب استقبلت العديد من النازحين السودانيين، كذلك بدأت أعداد النازحين السودانيين تظهر بشكل واضح في أجدابيا الواقعة غرب بنغازي بنحو 150 كيلومتراً. عدم خضوع هؤلاء النازحين للكشف الطبي يمثل خطراً مع إمكانية أن يكونوا مصحوبين بأمراض معدية، والسودانيون من بين الجنسيات المعروفة بالبقاء في البلاد منذ فترات طويلة، ويتعامل معهم المواطن الليبي بشكل مختلف عن الجنسيات الأخرى، ما يجعل إمكانية تفشي الأمراض المعدية مرجح بشكل كبير». وفي محاولة لتخفيف معاناة النازحين الصحية، أعلنت وزارة الصحة في الحكومة المكلفة من مجلس النواب، في نهاية مارس/آذار الماضي، التعاقد مع 53 عنصراً طبياً من السودان بعد خضوعهم لمقابلة فنية واختبار من لجنة طبية مختصة.

وأشارت الوزارة إلى أن العناصر الطبية السودانية التي جرى التعاقد معها تضم تخصصات الباطنة والجلدية والأطفال وطب الطوارئ والجراحة والتمريض العام وفنيي مختبرات طبية. وتعلق القايد بالقول: «الإشكال الذي تعانيه الكفرة ليس في العناصر الطبية فقط، بل أيضاً في التجهيزات والمعدات، فمثلاً كيف سيعمل المتخصصون في المختبرات في ظل العجز الكبير في المعدات الذي تعانيه مختبرات مستشفى المدينة؟». وفي إقرار واضح بوصول المهجرين من السودان إلى مناطق أخرى غير مدينة الكفرة، عقدت حكومة مجلس النواب في نهاية الأسبوع الماضي، اجتماعاً عالي المستوى لبحث ملف تزايد الأعداد في المدن الليبية، خصوصاً في الكفرة وأجدابيا، بحسب بيان نشرته الحكومة على صفحتها في موقع «فيسبوك». وفي إشارة إلى تفاقم ملف المهجرين، أشار بيان الحكومة إلى أن الاجتماع ناقش ضرورة توجيه نداء للمنظمات الدولية للمساهمة في تخفيف معاناة المهجرين، والمشاركة في فرزهم وإحصائهم وتقديم الإعانات إليهم، ولا سيما الإعانة الصحية. وفيما أعلنت سلطات الكفرة المحلية استخراجها أكثر من 18 ألف شهادة صحية للمهجرين من السودان منذ بداية العام الحالي، تلفت القايد إلى أن هذا العدد لا يعبّر عن العدد الفعلي للمهجرين، ما يعني أن أكثرهم لا يزال وضعه الصحي مجهولاً، وتتساءل عن دور حكومتي البلاد في العمل من أجل توفير الدعم الإنساني لهؤلاء المهجرين. وتضيف: «إنقاذ أرواح هؤلاء النازحين واجب إنساني، ويُعمَل أيضاً على تجنيب البلاد أزمة صحية ووبائية قد تتفجر في أي وقت، ويجب لفت النظر إلى غياب منظمة الهجرة الدولية عن أزمة النازحين السودانيين إلى ليبيا، فتقاريرها لا تتحدث عنهم، ولم تشارك المنظمة في محاولات التعامل مع الأزمات الناتجة من النزوح». ورغم إشارة تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى وصول أكثر من ستة آلاف سوداني إلى شواطئ أوروبا انطلاقاً من ليبيا وتونس، تعتبر القايد أن ذلك مؤشر يجبر المنظمة الدولية على الاهتمام بهذه الأزمة، والمساهمة في حلحلتها.

جثامين في الصحراء

أعلنت أجهزة أمن الكفرة، خلال الأسبوع الأخير من مارس/آذار الماضي، العثور على جثث 4 لاجئين سودانيين في الصحراء، وأن الجثث كانت متفحمة نتيجة احتراق سيارة دفع رباعي كانت تقلّهم، وكان على متنها 16 راكباً، بينهم نساء وأطفال، وأصيبوا بحروق متفاوتة، ونُقلوا إلى مستشفى الكفرة ومستشفيات في بنغازي.

تحقيق

يمنع الاحتلال الإسرائيلي تواصل معتقلي قطاع غزة مع المنظمات الحقوقية والمدنية المعنية بحقوق الأسرى الفلسطينيين، بالمخالفة لكل القوانين الإنسانية الدولية، وذلك ضمن سياسة العقاب الجماعي

معتقلو غزة

رسائل طمأنة تنقلها عائلات أسرى الضفة

غزة ـ **امجد ياغي**

لا يزال مصير مئات المفقودين في قطاع غزة مجهولاً، وتتمسك أسرهم بأمل أن يكونوا من ضمن من اعتقلهم جيش الاحتلال أثناء عملياته البرية في محافظات القطاع الأربع التي اجتاحها الجيش الإسرائيلي، والذي يواصل التهديد باجتياح مدينة رفح في أقصى جنوبي القطاع، والتي تتعرض للغارات والقصف بشكل شبه يومي. وأكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، الأربعاء الماضي، أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 5 آلاف فلسطيني من أنحاء القطاع منذ بداية العدوان الإسرائيلي، موضحاً أن الإحصاء ليس دقيقاً أو شاملاً، ومشدداً على أن هؤلاء الأشخاص يتعرضون لأبشع أنواع الإجراءات الانتقامية منذ اعتقالهم بطرق مهينة من الشوارع، أو على الحواجز، أو عبر عمليات مداهمة لمنازلهم، جرى خلالها تجريدهم من ملابسهم والاعتداء عليهم أمام أطفالهم ونسائهم. وعلم عدد من عائلات قطاع غزة أن أبناءهم الذين سجلوا ضمن قوائم المفقودين يقبعون في السجون والمنشآت التي تُعنى بحقوق الأسرى الفلسطينيين منذ بداية العدوان الإسرائيلي في مارس/آذار الماضي، وصلت إلى عائلة الفلسطيني محمد ماضي (35 سنة) رسالة تفيد بأنه معتقل في سجن إسرائيلي داخل الخط الأخضر، وأنه تعرّض للتعذيب خلال اعتقاله، لكنه طلب إبلاغ أسرته التي نزحت من مدينة غزة إلى جنوب القطاع بأنه على قيد الحياة. أوصلت عائلة أحد أسرى الضفة رسالة إلى زوجته إسلام، مفادها «أنا بخير تقلقيش. ديري بالك على أمي وأختي، وخليكي صابرة. إن شاء الله الفرج قريب». تقول إسلام لـ«العربي الجديد»: «كانت اللحظة التي وصلت فيها الرسالة كأنها جرعة مياه أطفأت النار المشتعلة في قلبي، فزوجي ظل في مدينة غزة رفقة شقيقه لحماية المنزل مثل عدد آخر من سكان الحي، وطلب مني النزوح مع والدته وشقيقته جنوباً، لكن جرت اعتقالات عديدة في المنطقة، وكنت أترقب أي خبر عن مصيره المجهول منذ نحو شهرين حتى وصول الخبر». تضيف: «أهل الخير أرسلوا الرسالة من مدينة سلفيت في الضفة الغربية، وطلبوا عدم الكشف عن أسمائهم حتى لا يمنعهم الاحتلال الإسرائيلي من زيارة نجلهم مستقبلاً. وقد وصلوا إلينا بعد نحو أسبوعين من محاولة معرفة مكاننا بسبب عدم توفر هواتف مع باقي أفراد العائلة، فضلاً عن التخوفات الأمنية، وبعد محاولات عدة استطعنا إبلاغي بمصير زوجي بينما كنت في مدرسة إيواء بمدينة رفح». تتابع: «حين وصلتني الرسائل كنت أتعامل معها بحذر في البداية، لكن عندما أخبروني أنه يطلب مني تنفيذ الوعد الذي قطعته له، بدأت الاطمئنان. أحمل رسالته في قلبي، فلدينا طفلان، وكنا نعيش حالة قلق متواصلة، ونلاحق الأخبار، رغم أنني أتمكن من الحصول على الإنترنت بصعوبة، لكني كنت أواصل متابعة قوائم أسماء الشهداء والمعتقلين والمفرج عنهم من المعتقلين، وأتمنى الإفراج عن زوجي قريباً لأنه معيلنا الوحيد، وهو عامل في السوق، ولا دخل له بالسياسة». كانت عائلة عبد الرحمن الأسطل تترقب هي الأخرى سجلات المفرج عنهم من معتقلي قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، والتي تُنشر عبر صفحات «فيسبوك» ومجموعات «واتساب»، لكن بعد أكثر من شهرين من الانتظار والترقب لم تجد نجلها البالغ 28 سنة، حتى تلقت العائلة في بداية إبريل/نيسان، خبراً من أسرة معتقل من مدينة الخليل، تفيد بأن نجلهم على قيد الحياة، ويريد إبلاغ عائلته أنه وأبناء جيرانهم الاثنين بخير.

استقبل محمد الأسطل شقيق الأسير عبد الرحمن الخبر عبر اتصال من أحد أقاربه الذين يعيشون في الضفة الغربية، وشعرت العائلة كلها بالفرج، حتى أن والدته التي تقيم في إحدى الخيام على الحدود المصرية أطلقت الزغاريد حين عرفت أن ابنها حي، وحضر الناس ليباركوا على سلامته بعد أن كانت العائلة تعتقد على مدار شهرين أنه من بين الشهداء، وأن جثمانه ضمن الجثامين المفقودة. يقول محمد الأسطل لـ«العربي الجديد»: «كانت لحظة تلقّي الخبر صعبة، لأننا نعيش وسط عائلات شهداء ومفقودين، لكن حين وصلني الخبر لم أتمالك نفسي من الفرح، وجريت مسرعاً لإخبار والدتي أن عبد الرحمن حي، وأنه معتقل في السجون، والأصعب أن العديد من ذوي الشهداء والمفقودين جاؤوا لتهنئتنا، وعندما استسمحتهم أخبروني أنهم لا يعتبون علي، وأنني محق في إظهار الفرحة». يضيف الأسطل: «رغم الجغرافيا المنفصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، في قطاع غزة وفي مدن الضفة الغربية، وقيام الحواجز الإسرائيلية باعتقال المئات من أهالي قطاع غزة المتواجدين في الضفة الغربية، خصوصاً العمال الذين حرموا من العودة إلى القطاع منذ بداية العدوان، والذين تم إلغاء تصاريح عملهم داخل الخط الأخضر ومدن الضفة الغربية، ما جعلهم عرضة للاعتقال. ويذكر نادي الأسير أن هناك أكثر من 9500 أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية، من بينهم أكثر من 200 طفل، ونحو 80 امرأة، و3660 معتقلاً إدارياً، وشدد في بيان صدر في 17 إبريل الماضي، على أن هذه الإحصائيات «لا تشمل المعتقلين من قطاع غزة؛ لأنهم رهن الإخفاء». وتتفاقم المصاعب بالنسبة لأسر المعتقلين والمفقودين، كونهم يعيشون حالة من التشتت والنزوح المتكرر، ولا يوجد أي استقرار اجتماعي كحال جميع الغزيين، لكن تتواصل تطلعاتهم وآمالهم بالعثور على ذويهم، وانتظار أي أخبار عنهم، في حين قرر البعض الاستسلام، واحتساب أن ذويهم ضمن الشهداء، في ظل الإعلان المتواصل عن العثور على جثامين مجهولة الهوية. من بين هؤلاء أسرة محمد النجار (29 سنة) والتي كانت تعتقد أنه استشهد في نوفمبر الماضي، وظلت العائلة تتعايش مع هذا، حتى وصلهم أنه معتقل داخل السجون الإسرائيلية، وأنه تعرّض للتعذيب، وكان يتلقى علاجاً داخل السجون. انقطع تواصل النجار مع أسرته في الشهر الثاني من العدوان بسبب عدم وجود وسيلة تواصل، وقد اعتقل خلال محاولته التنقل في مدينة غزة، في حين قامت أسرته بالنزوح إلى وسط القطاع، وصولاً إلى مدينة خانيونس، ثم إلى مدينة رفح. يقول والده يوسف النجار (60 سنة) إنه تلقى الخبر من أحد أقاربه الذي يعمل في شرطة مدينة رام الله، والذي كان يزور ذويه من الأسرى، واستطاع جمع معلومات تؤكد أن نجله معتقل، ثم حمل رسالة إليهم. يضيف لـ«العربي الجديد»: «وصلتني رسالة تؤكد أن ابني حي، وأنه معتقل، وهو لديه إصبع مبتور في قدمه اليسرى، ما جعلني أتأكد من صدق الرواية، ونتيجة للتعذيب بُتر إصبع آخر من يده، وهو معتقل لأنه يحمل اسماً يتشابه مع أسماء مطلوبين من الاحتلال، وقد أحيا هذا الخبر داخلي آمالاً كبيرة، وأمل أن يفرج عنه قريباً، وأن أزوجه وأفرح به قبل أن يأتي أجلي».

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تتلقى فيها أسر الأسرى الغزيين رسائل من عائلات أسرى من الضفة الغربية، إذ حرم عدد كبير من الغزيين خلال السنوات الماضية من زيارة ذويهم الأسرى، خصوصاً الذين تعتبرهم حكومة الاحتلال من المحسوبين على فصائل المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن أصحاب المحكوميات العالية.

وكانت تجرى خلال السنوات الماضية مساومات للسماح لعدد من الأسرى بالزيارة، مع فرض قيود على الوقت، والتفتيش المشدد، وفي الحالات التي لا تسمح فيها سلطات الاحتلال بالزيارة، كانت تقوم عائلات الأسرى من الضفة الغربية بنقل رسائل الاطمئنان، خصوصاً لمن حُرموا من الاتصالات الهاتفية التي كانت ترعاها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

يتعرض معتقلو غزة للتعذيب والتنكيل (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

9500
العدد المقدر للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لكن هذا الرقم لا يشمل المعتقلين من قطاع غزة.

مطالب سكان شمال شرقي سورية على طاولة «مؤتمر بروكسل»

بالتزامن مع التحضير لفعاليات اليوم الحواري في «مؤتمر بروكسل» برزت مطالبات المنظمات المدنية العاملة في شمال شرقي سورية

الحوقة ـ **عماد كركص**

تركز منظمات مدنية سورية على اليوم الحواري الذي دعا له الاتحاد الأوروبي ضمن فعاليات النسخة الثامنة من مؤتمر «دعم مستقبل سورية والمنطقة»، المعروف باسم «مؤتمر بروكسل»، وأصدرت نحو 130 منظمة تعمل في مناطق شمال شرقي سورية بياناً مشتركاً حثّت فيه المشاركين على عدم تهميش قضايا مناطقهم، وتبني مُقاربة إنسانية أكثر شمولاً، ووضع القضايا والاحتياجات الإنسانية في مناطق شمال شرقي سورية في صلب النقاشات، وعدم تسييس المساعدات الإنسانية.

وقال الاتحاد الأوروبي، الأربعاء الماضي، إن «مؤتمر بروكسل» سيُعقد في 30 إبريل/ نيسان، وسيضم يوماً للحوار بمشاركة منظمات من المجتمع المدني السوري، إضافة إلى عدد من الفعاليات وبرنامج ثقافي، كما سيُعقد اجتماع وزاري في 27 مايو/ أيار المقبل، بمقر مجلس الاتحاد الأوروبي، مؤكداً في بيان، أن نسخة المؤتمر هذا العام «ستضاعف الجهود المبذولة للاستماع إلى الأصوات السورية». وقال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إن «التوصل إلى حل سياسي شامل من خلال الأمم المتحدة يحظى بدعم كامل من جميع الأعضاء، ويظل هو الضرورة القصوى»، مؤكداً أن «الشعب السوري يجب أن يحصل على فرصة للعيش بكرامة وسلام». ويعتبر مؤتمر بروكسل، بحسب تعريف الاتحاد الأوروبي، منصة للمشاركة وتعميق الحوار مع المجتمع المدني السوري، والجهات المعنية الرئيسية في الأمم المتحدة ووكالاتها، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، كما يهدف المؤتمر الوزاري إلى حشد الدعم المالي للتخفيف من وطأة أزمة الاحتياجات الأساسية للسوريين والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان المجاورة، وخاصة الأردن ولبنان وتركيا، وكذلك مصر والعراق. حضر المدير التنفيذي لـ«رابطة المحامين السوريين الأحرار» سامر ضيعي، نسخاً سابقة من «مؤتمر بروكسل»، وهو لا ينفي تهميش منطقة شمالي وشرقي سورية في تلك النسخ، مشيراً إلى أن هناك العديد من المشكلات التي تحيط بتلك المنطقة، ما يجعل لها خصوصية، فهي تقع في قلب مجموعة معقدة من التحديات الجيوسياسية والأمنية، ما يؤثر على مستوى الاهتمام والدعم الذي تتلقاه من المجتمع الدولي. يضيف ضيعي لـ«العربي الجديد»: «المنظمات المحلية هناك تواجه تحديات في تأمين التمثيل الكافي في المحافل الدولية، مثل مؤتمر بروكسل، ما يؤثر في قدرتها على التأثير في قرارات التخطيط والتمويل، ويجعلها تغيب عن جزء من المشهد السياسي السوري، وينحصر التمثيل ببعض المنظمات التي تمثل جزءاً من المجتمع، لكنها لا تغطي كافة الشرائح والمناطق، كما أن عملية توزيع المساعدات تواجه تحديات لوجستية وأمنية كبيرة، ما يؤدي إلى تأخير وصول الخدمات والدعم». ويقول بسام حسين، وهو عضو في منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» الفاعلة في شمالي وشرقي سورية، إن احتياجات المنطقة كثيرة، لكن الحاجة أكبر إلى المياه والأمن والمشاريع الزراعية. ويضيف لـ«العربي الجديد»، أن «التهميش الذي يطاول المنطقة فيما يخص المشاريع والمساعدات الإنسانية ينطلق من دوافع سياسية، والجانب التركي والنظام متهمان بالضغط لقطع المساعدات عن المنطقة، المنطقة محاصرة من قبل الأتراك والنظام، ليس بالمعنى الجغرافي، وإنما بالمعنى السياسي، والهدف هو إفشال مشروع الإدارة الذاتية، كما توجد سياسات فاشلة وفساد وانعدام شفافية في مناطق الإدارة الذاتية». ويوضح حسين: «أردنا من خلال بيان المنظمات المدنية تأكيد أن الاتحاد الأوروبي يستطيع الضغط لإيصال المساعدات إلى محافظات الرقة والحسكة ودير الزور، وأن هناك تجاهلاً سياسياً لمناطق شمالي وشرقي سورية في كثير من مواضيع المؤتمرات السابقة، من بينها أزمة مياه نهر الفرات والحصة السورية منها. إذاً كان المؤتمر حقاً لدعم كل سورية، فيجب أن يحدث توازن بين المناطق، لكن الاتحاد الأوروبي يركز على منطقة شمال غربي سورية مع إهمال بقية المناطق. يجب أن يكون هناك شمولية وتضمين لكل المناطق، ويجب دخول المساعدات والدعم والاهتمام إضافة الى المشاريع إلى مناطقنا، وكفى تسييساً للمساعدات الإنسانية».

وقال بيان المنظمات المدنية السورية: «يأتي مؤتمر بروكسل الثامن بينما تشهد مناطق شمال شرقي سورية وضعاً إنسانياً غير مسبوق نتيجة الأضرار التي خلّفتها سلسلة الهجمات الجوية التركية المتكررة على البنى التحتية، ومرافق الطاقة، والمنشآت التي لا غنى عنها لبقاء نحو خمسة ملايين شخص من سكان المنطقة العرب والأكراد والآشوريين السريان على قيد الحياة»، مشيراً إلى «تضرر 80 في المائة من مرافق الطاقة، وتقلص إنتاج الوقود والكهرباء، وتوقف إنتاج غاز الطهي، وارتفاع أسعار الغاز المستورد خمسة عشر ضعفاً».

ويؤكد البيان أن «النسخ السابقة من المؤتمر شهدت تهميشاً مُؤسفاً ومُستغرباً لشمال شرقي سورية، وعلى القائمين على مؤتمر بروكسل الثامن بناء مقاربة شاملة غير مسيّسة تجاه القضايا الإنسانية في عموم الجغرافية السورية، وعليهم الالتفات إلى التوصيات التي تمت صياغتها بناءً على مشاورات معمّقة بين المنظمات المحلية والدولية العاملة في المنطقة، وتشمل ضرورة دعم الاستجابة الإنسانية من خلال زيادة التمويل لتلبية الاحتياجات الطارئة، بما في ذلك المساعدات الغذائية والطبية والإيواء والمياه النظيفة، ووضع الأمن الغذائي والمائي على قائمة الأولويات، والضغط من أجل حصول جميع السوريين على مياه صالحة للشرب، وتحييد الموارد المائية من التجاذبات السياسية، ودعم الأنشطة التي من شأنها أن تساعد على إصلاح مرافق الإنتاج الزراعي، وتأمين الحاجات الأساسيات لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح، وتعزيز دعم منظمات المجتمع المدني المحلية لتقديم المساعدات الإنسانية المباشرة للسكان والنازحين».

أهمت نسخ مؤتمر بروكسل السابقة بتسييس قضايا إنسانية (مراد جول/ الأناضول)

معارضون سوريون يتظاهرون في بروكسل (تييري مونيسي/ Getty)

أسامة الجلولي... تونسي يكرّم والدته المتوفية بتطبيق تعليمي يحمل اسمها

كانت وفاة والدة الشاب التونسي اسامة الجلولي، التي عملت في مجال التعليم، أمراً قاسياً جداً عليه. لكنه اختار تحويل هذا الوجع إلى نجاح وتكريمها، فأنشأ تطبيقاً تعليمياً يحمل اسمها ويخلّد عملها ويفيد التلاميذ

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم يشأ الشاب التونسي أسامة الجلولي (19 سنة) أن يتوقف المسار المهني لوالدته سامية الزواري يوم وفاتها، وهي التي امضت أكثر من عقدين في تدريس مادة اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية، وكانت شغوفة بعملها. عمل على تنفيذ مشروع يحفظ ذكرى والدته، من خلال تطبيق، حمل اسمها، يُمكّن التلاميذ من مستويات تعليمية مختلفة من الحصول على دروس واختبارات ومراجعات في المواد التي تدرّس ضمن مادة اللغة العربية، ومنها النحو والصرف والعروض.

يقول الجلولي، وهو تلميذ في صف البكالوريا، إنه فرّغ حزنه الشديد على فقدان والدته التي رحلت صيف عام 2021، في تصميم تطبيق متاح بالمجان لجميع التلاميذ، وضع فيه كل ما تركته من إرث تعليمي كانت تعتمده في تدريس تلاميذها. يضيف: «أردت تكريم والدتي التي كرّست حياتها للتدريس في المعهد الثانوي في المظيلة (محافظة قفصة جنوب غرب تونس) بطريقة مختلفة وحديثة، تضمن استمرارية ذكرها بين زملائها وتلاميذها». ويؤكد أنه أمضى ساعات طويلة في فرز الدروس التي كانت تعتمدها والدته سامية الزواري وتبويبها، ليتم لاحقاً تنزيلها في تطبيق صممه بإمكانيات بسيطة، وقد جرى تحميله من قبل 80 ألف شخص حالياً.

مع كل تحميل جديد للتطبيق، يقول أسامة إنه يشعر بسعادة كبيرة وكأنه يبعث الروح من جديد في والدته التي رحلت جسداً، لكنها تركت رصيداً علمياً وإنسانياً سيستمر لسنوات. ويحرص أسامة على التعريف بتطبيق سامية الزواري لتدريس اللغة العربية، مؤكداً أن ذلك سيساعده على تطوير المحتوى وتوسيعه، ليتحوّل إلى منصة لتعليم اللغة، انطلاقاً من المحتوى الذي تركته والدته، لا سيما أن المحتوى متنوع ويشمل كل المستويات التعليمية. ويقول: «تم تحميل التطبيق من داعمين من بلدان عربية عدة، وأتمنى أن يتوسع المشروع العلمي، في إطار شراكة مع وزارة التربية التونسية، ليتحوّل إلى تطبيق علمي متطور». ويرى أسامة أن التدريس عبر المنصات المتخصصة هو مستقبل التعليم في العالم، إذ باتت هذه المنصات والتطبيقات ملاذاً للطلاب بدلاً من الدروس الحضورية. ويرى أن وسائل التعليم في تونس يجب أن تكون مواكبة للتحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم، مشيراً إلى أن تكريم المدرسين المتوفين يجب أن يكون أيضاً مواكباً لهذه التطورات. يتابع: «غالباً ما تنتهي المسيرة التعليمية لأي مدرس بوفاته أو إحالته على التقاعد من دون التفكير في وسائل تتيح الانتفاع بخبراته في التدريس، على الرغم من أن الوسائل التكنولوجية الحديثة تمنحنا العديد من الحلول لتوفير دعم مجاني للطلاب، بعيداً عن الدروس الخصوصية التي ترهق كواهل الأسر».

وينتقد أسامة بشدة التقصير الرسمي في تكريم المدرسين المتوفين الذين يتحولون إلى أرقام بمجرد انتهاء مهامهم التعليمية، على الرغم من وجود حلول عدة لضمان استمراريتهم. وعلى الرغم من نجاحه في تطوير تطبيق يحمل اسم والدته لتخليد ذكراها، يتطلّع أسامة إلى تطوير تطبيقات وبرمجيات تعليمية أخرى خلال تخصصه الجامعي، بعد الحصول على شهادة البكالوريا. ويضيف: «تغلبت على الحزن على فقدان والدتي، من خلال تكريمها تكريماً يليق بمكانتها لدى عائلتها وطلابها، واكتشفت أن مغالبة وجع الفقدان بالنجاح يفجر فينا طاقات إبداعية كبيرة». وبعقد أسامة الجلولي أن التحول إلى الفضاء الرقمي بات مسيطراً على حياة الأفراد، بما في ذلك مشاعرهم الإنسانية الخاصة، الأمر الذي يتطلب مواكبة سريعة لهذه التحولات من القطاع الرسمي المطالب بدعم المبادرات الفردية للطلاب الذين ينجحون في تطوير مشاريع تساعد التلاميذ على التعلّم بوسائل حديثة مجاناً. وفي تونس، بدأت الدروس الخصوصية وحصص دعم الطلاب تنتقل من المحامل الورقية إلى الفضاء الرقمي، في ظل إقبال أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بهذه المنصات التي تقدم خدمات الدعم في غالبية المواد الدراسية والمستويات التعليمية.

وتعد تطبيقات ومنصات الدروس الخصوصية والدعم جديدة في تونس، إلا أن الإقبال عليها يزداد من عام إلى آخر مدفوعاً ببحث أولياء الأمور عن تميّز أبنائهم في مسارهم التعليمي. ويحصل أكثر من 70 في المائة من تلاميذ تونس على الدروس الخصوصية ودروس الدعم التي باتت تقليداً ثابتاً في المنظومة التربوية التونسية، رغم المحاولات الرسمية لكبحها وتقنينها.

غير أن انتشار الوسائط الحديثة والتطبيقات الإلكترونية حوّل جزءاً من سوق الدروس الخصوصية نحو المجالات الرقمية غير التقليدية. حوّل جزءاً من سوق الدروس الخصوصية نحو المجالات الرقمية غير التقليدية.

يتيح التطبيق للتلاميذ مراجعات واختبارات في مادة اللغة العربية

جرى تحميل التطبيق التعليمي من قبل 80 ألف شخص حتى الآن

كرّم أمه من خلال تطبيق يحمل اسمها (العربي الجديد)